14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الخميس 25 مارس 2010 م - العدد (14769) السنة الثانية و الأربعون

الحراك أداة لإلغاء الهوية وتفتيت الدولة اليمنية (2 - 2)

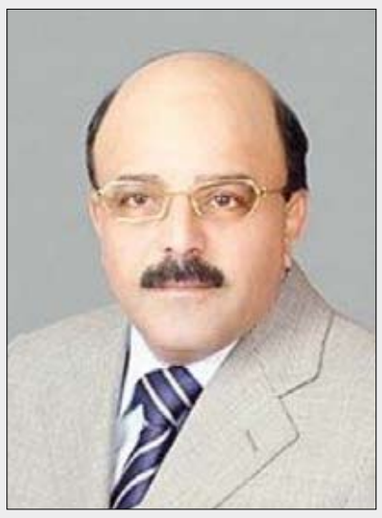

علي حسن الشاطر
رئيس تحرير صحيفة «26 سبتمبر»

حقيقة الحراك :

« ما يسمى بالحراك» مثل أية ظاهرة اجتماعية وسياسية شاذة محكومة بقناعات ومصالح غير وطنية وموجهة ضد صيرورة قوانين التوحد والتطور والتحديث الحضاري.. وهي لا تعبر عن خصوصية وأخلاقيات وثقافة المجتمع اليمني، وتعمل خارج إطار مضامينه الفكرية والتاريخية.. ومعادية لمشاريعه وتطلعاته الحضارية المعاصرة والمستقبلية، وخطورة مثل هذه الظواهر الاستثنائية نابعة من شذوذها عن قواعد وقوانين التطور الموضوعية والتاريخية للمجتمع اليمني التي تحكم وتنظم كافة ظواهر الحياة الوطنية وحركاتها السياسية الاجتماعية الفاعلة التي غالبا ما تتجدد وتتطور وفق قوانين الحركة في إطار الثوابت وقواعد التباين والاختلاف في إطار الوحدة .

وبناء عليه يمكن القول إن ما يسمى «بالحراك» هو واجهة وأداة لتنفيذ مخطط استعماري صهيوني معاصر لتفتيت الدولة اليمنية على مراحل .

المرحلة الأولى: ذات بعد شطري جهوي بالاعتماد على الأسس والاعتبارات التي كانت سائدة قبل إعادة توحيد اليمن الطبيعية «جغرافياً واجتماعياً» في مايو 1990 .

والمرحلة الثانية: هي الاستمرار في تفتيت المشطّر إلى كنتونات قبلية وعشائرية وطائفية صغيرة وإعادة رسم الخارطة الجغرافية الاجتماعية والسياسية والأمنية التي وضعها الاستعمار البريطاني إبان احتلاله للشطر الجنوبي من الوطن، وتجريد هذا الشطر من يمنيته وصولاً إلى كيان غريب وشاذ يسمى (الجنوب العربي).

إذا توقفنا أمام التسمية «الحراك الجنوبي» سنجدها لا تحمل أية دلالات سياسية أو هوية وطنية محددة، وهي مجهولة وغير قابلة للإدراك أو الفهم من قبل العامة وبالذات من خارج الدائرة الوطنية، باعتبار الجنوب - تحديداً- اتجاهاً جغرافياً موجوداً في كل نقطة وموقع على الخارطة الكونية، هذه التسمية وإن كانت من ناحية تعكس حالة الجهل والسطحية السياسية عند أولئك الذين يطلقون التسميات على عواهنها دون التمحيص الكافي لدلالاتها ومضامينها؛ فإنها من ناحية أخرى تعبر عن قناعات وأهداف أصحابها ونزعاتهم الدفينة في تغييب الهوية الوطنية عن جزء كبير من الوطن وإخراجه من تاريخه وإرثه الحضاري الذي يقوم عليه حاضره ومستقبله، وحين تتخلى الشعوب عن إرثها الحضاري التاريخي وهويتها الوطنية الجامعة.. والجنوح باتجاه الجغرافيا بما تحمله من دلالات مكانية معبرة عن ملامح هوية جزئية، تكون الجغرافيا وبالذات تلك المبتسرة من المكون الوطني والاجتماعي العام غير كافية لمنح هذه الشعوب هويتها، أو إنقاذها من حتمية الانحطاط والتمزق بعد فقدانها لهويتها الحقيقية وللمحفزات الوطنية والتاريخية الدافعة لها نحو المستقبل الذي تتطلع إليه .

هذه التسمية (الجنوب العربي) وكذلك محاولة فصل الجنوب اليمني عن هويته الوطنية ليست وليدة اليوم، ولا ترتبط بالأحداث والإشكالات التي يمر بها وطننا، ولكنها قديمة تاريخياً وتعود إلى مرحلة الاحتلال البريطاني للشطر الجنوبي الذي أراد الاستعمار فصله بشكل نهائي ودائم عن كيانه اليمني.. وتم تمزيقه إلى (24) سلطنة وإمارة ومشيخة مستقلة ومتناحرة تم ربطها والسيطرة عليها عبر ما يسمى بمعاهدات الحماية والمستشارين السياسيين البريطانيين.. وجعل لكل منها كيانها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ومؤسساتها الأمنية القمعية الخاصة، وفي فترة متأخرة من وجوده وقبل رحيله بفترة وجيزة حاول جمعها في كيان «فيدرالي» تم تسميته (اتحاد الجنوب العربي).. هذا المشروع الذي فشل حينها أمام المقاومة الشعبية بقيادة الجبهة القومية .

يحاول زعماء الحراك - وغالبيتهم كانوا من ضمن عناصر وقيادات الجبهة القومية - إحياء هذا المشروع الاستعماري التفتيتي وإلغاء التاريخ الوطني لهذا الشعب لأكثر من خمسة آلاف عام واختزاله في الحقبة الاستعمارية لوطننا .

كثيرة هي المفاهيم والمصطلحات الجديدة التي أدخلتها جماعة الحراك الانفصالي على الثقافة والسياسة الوطنية، وغرستها في عقول الكثير من الشباب والفتية وزيفت وعيهم بقناعات وأخلاقيات وسلوكيات عنصرية وجهوية متطرفة، وتدرج خطاب هذه الجماعة في مفاهيمه وبرامجه وأهدافه بشكل تصاعدي باتجاه خلق ثقافة وانتماءات جهوية انفصالية ابتداءً من شعار (إصلاح مسار الوحدة)، وصولاً إلى المطالبة بإلغاء الهوية الوطنية اليمنية عن سكان المحافظات الجنوبية والشرقية، وعدم الاكتفاء برفع علم الدولة الشطرية عوضاً عن العلم الوطني للجمهورية اليمنية، ولكن أيضاً رفع أعلام الدول الأجنبية الاستعمارية.

مثل هذه المفاهيم المتدرجة في مضامينها وأهدافها ومخاطرها، وآليات وأساليب الترويج لها وفرضها على صعيد الواقع الثقافي والسياسي، لم تكن في يوم من الأيام مطالب عفوية مبررة كما يفهمها أو يفسرها البعض من رجال الفكر والسياسة، بقدر ما هي تعبير واضح عن نهج سياسي وأيديولوجي تدميري منظم، وإن بدا في الوقت الراهن غير واقعي من الناحية العملية والإستراتيجية، وغير قادر على إلغاء أو تبديل حقائق وثوابت الجغرافيا والتاريخ ووحدة الهوية والمكون الاجتماعي والثقافي الوحدوي للشعب، إلا أن خطورته نابعة من خصوصيات المرحلة الراهنة وتعقيداتها، وحيث يوجد الكثير من نقاط الضعف والشقوق غير المرئية في جدران الحصانة والوحدة الوطنية يمكن للبعض النفوذ والتسلل من خلالها لتنفيذ محاولاتهم في ضرب وتمزيق أواصر الوحدة والهوية الوطنية وإضعاف مكوناتها في الوعي الجمعي واستبدالها بهويات وثقافات جهوية ومناطقية ومذهبية.. مغذية لثقافة الحقد والكراهية.. ومولدة لعوامل وأسباب الفتن والصراعات الاجتماعية الداخلية والحروب الأهلية، وحين تترسخ هذه النزعات الانفصالية في الوعي والثقافة والسلوك الاجتماعي تتحول إلى محفزات وآليات عنف غير مشروعة للبحث عن معالجات أو مصالح أو مكاسب سياسية خارج إطار الثوابت والهوية الوطنية، وهذه التوجهات العملية وان كانت لا تمتلك أفقاً منطقياً لتحقيقها، إلا أنه لا حدود لما يمكن أن تحدثه من خراب ودمار في بنية الوطن ونسيجه الاجتماعي إذا ما استفحل داؤها وخطرها (نموذج التمرد الحوثي)، و(حرب الردة والانفصال في العام 1994م).

جميع الدعوات الجهوية والنزعات العنصرية الضيقة التي يريد بها أصحابها تكريس حالة انسلاخ الجماهير عن كيانها وهويتها الوطنية وعن تاريخها وثوابتها وخلق حواجز ثقافية أخلاقية وسياسية وحالات عدم الثقة بين أبناء الوطن الواحد - هذه الدعوات- غالباً ما تقود إلى تكريس شكل آخر من العلاقات الزبائنية والتبعية لقوى وهوية وثقافة غير وطنية، والشعوب التي تقبل بالتخلي عن هويتها وانتمائها الوطني وإرثها الثقافي التاريخي تكون عرضة للاستبداد والقهر والسيطرة الداخلية والخارجية الاستعمارية، ويصبح الوطن ضحية خيانة جماعات سياسية تسعى إلى إلغاء الهوية الوطنية الجامعة واستبدالها بهوية عصبوية ضيقة.

ما يعتمل اليوم في بعض المديريات الجنوبية من أحداث محكومة بنهج سياسي أيديولوجي منظم يستمد وجوده وتأثيره السلبي على العملية التنموية والاستقرار والأمن الداخلي من طبيعة فلسفته القائمة على الجغرافيا، والمتتبع للإفرازات السلبية لهذه الأحداث يلاحظ بروز كانتونات قبلية مناطقية أضحى قطاع واسع من سكانها ينظر إلى الوطن اليمني عبر المنطقة أو القبيلة التي ينتمون إليها عوضاً عن الرؤية السليمة التي يجب أن ينظروا فيها إلى القبيلة والمنطقة من خلال الوطن، وإذا ما تمعنا في التيارات السياسية المكونة لما يسمى بالحراك سنجدها في حقيقة الأمر مكونات مناطقية وقبلية تحورت إلى تيارات سياسية معبرة ومدافعة عن المصالح الآنية الضيقة للجماعات والرموز القبلية المُكونة لكل تيار، وهذا ما يبرر تباينات وتناقضات هذه التيارات (الحَراكية) وافتقارها لرؤية وطنية واضحة، ورغم واحدية الشعارات السياسية والأهداف الانفصالية التي ترفعها كافة التيارات، إلا أنها ظلت غير كافية لتجاوز خلافاتها وتناقضاتها التناحرية القائمة على تناقض المصالح النفعية الآنية والحسابات المناطقية المستقبلية، وبدأت تتضح على أرض الواقع مخاطر هذه الخلافات والتناقضات التي تحمل في أحشائها مقومات وعوامل موضوعية لنزاع داخلي دموي وحرب أهلية لا تزال مؤجلة إلى حين بين أطرافه المختلفة، وتعكس في أسبابها ومضامينها حالات الصراعات السابقة التي شهدها هذا الشطر، وتمثل في الوقت ذاته امتداداً لثاراتها السياسية والمناطقية، وهذه التفاعلات السلبية لا تخفي مخاطرها الشاخصة على الأمن والاستقرار الوطني والإقليمي والدولي، التي ستغدو احتمالاتها الراهنة حقيقة واقعية في المستقبل القريب إذا ما عجزت القوى الوطنية الوحدوية وحلفاؤها وشركاؤها الإقليميون والدوليون في احتواء الدعوات والمشاريع الانفصالية التفكيكية، واحتواء هذه الظاهرة السلبية ومشاريعها التدميرية للأمن والاستقرار الوطني والإقليمي .

مثل هذا الطرح لن يأتي من باب المبالغة والتخمينات السياسية غير الواقعية، ولكنه تعبير عن حقائق واضحة ومحددة في الخطاب السياسي لقيادات ما يسمى بالحراك الداعية إلى إعادة صياغة التكوين الاجتماعي والسياسي والجغرافي والاقتصادي للوطن اليمني وفق نسق يحقق العودة إلى شتات القبائل والعشائر والطوائف والاحتراب الداخلي، ومثل هذا النهج السياسي والدعوات المتطرفة تمثل تهديداً جدياً ليس فقط لأمن اليمن واستقراره الاجتماعي، ولكن أيضاً لهويته الوطنية وكيانه ووجوده الحضاري، كما أن أبعاد ومخاطر هذا التوجه لا تستهدف الكيان اليمني وحده بل تتعداه نحو استهداف الكيانات الإقليمية السياسية الحديثة وأمنها ووحدتها الجغرافية والاجتماعية، وإذا ما نجح المشروع الانفصالي على الساحة اليمنية فإن آثاره المباشرة ستتجلى على شكل انتكاسات داخلية للهوية القومية العربية والنسيج الإقليمي المجاور.. ويضعف من تماسكه الداخلي وهويته وتحالفاته القائمة، كثيرة هي الدول التي يتأثر أمنها القومي بما يحدث لليمن، وتضعف مناعتها وحصانتها أمام ما يحاك لها من تآمرات خارجية وما يواجهها من تحديات وتدخلات أجنبية ومخاطر ما فتئت تتنامى باتجاه تفتيت المنطقة والقضاء على أمنها المشترك وفرض الهيمنة عليها .

الوحدة الوطنية للشعب اليمني تتجسد اليوم في مجموعة القيم التي تعبر عن ولاء الإنسان لرابطة المواطنة بانتمائه إلى وطنه وهذا الانتماء يسمو عن غيره من الانتماءات الضيقة باختلاف مسمياتها وعناوينها، بما يترتب عن هذا الانتماء الوطني من حقوق والتزامات مجمع عليها، وسار تنفيذها على الكل دون تمييز، والوحدة الوطنية كانت وستظل أساس قوة الوطن ونهضته ومناعته.. وهي صمام الأمان للدفاع عن كيانه وسلامته الداخلية، وترتبط الوحدة الوطنية مع السلامة الإقليمية بأواصر عضوية ثابتة وراسخة تجعل منهما وجهين مكونين لعملة واحدة هي (السيادة الوطنية)، وأي خلل يصيب أحد وجهيها ينعكس على الآخر ويؤثر على السيادة الوطنية برمتها، الوحدة الوطنية تمثل الرابطة بين المواطنين المجسدة لوحدتهم الاجتماعية والثقافية ونظامهم السياسي.. وعلاقاتهم ومصالحهم التبادلية فيما يمثل السلام الإقليمي وحدة أراضي الدولة وعدم تجزئتها .

تعتبر السيادة الوطنية مقدسة في كافة التشريعات الوطنية والدولية؛ ففي الإعلان الدولي الخاص بمنح الشعوب والبلدان المستعمرة استقلالها، الصادر في ديسمبر 1960م تحت رقم 1514 تضمنت إحدى فقراته: «إن كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة الوطنية والسلام الإقليمي لأي بلد من البلدان تكون متنافية ومقاصد الأمم المتحدة ومبادئها».. وفي إعلان الأمم المتحدة الصادر في 29/ 12/ 1981م الخاص بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول جاء التأكيد على مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول متضمنة الالتزامات والحقوق التالية: «السيادة، الاستقلال السياسي، السلام الإقليمي، الوحدة الوطنية، أمن كافة الدول، وكذلك الهوية الوطنية والتراث الثقافي لشعوبها».

من أجل تعزيز الوحدة الوطنية والسلام الإقليمي للبلدان وصيانتها من أية تهديدات أو سلبيات أو إشكالات عرضية طارئة تعرض وحدة النسيج الاجتماعي للخطر وتفتح الباب أمام الممارسات السياسية الهدامة، والهادفة إلى تقويض الانتماء الوطني العام، والنزول به إلى أدنى شكل من الانتماءات الضيقة وصولاً إلى ضرب السيادة الوطنية، حددت الأمم المتحدة في عدة صكوك دولية المعالجات لجملة الاشكالات ومظاهر التمييز التي تمس الوحدة الوطنية لأية دولة وتهدد كيانها ووجودها، هذه التشريعات والالتزامات الدولية وجدت ترجمتها وتجسيدها العملي في التعامل الدولي الرافض لكل المساعي الرامية إلى تمزيق (اليمن) وضرب وحدته وهويته الوطنية، وجاء التعبير عنها بشكل فردي من خلال المواقف السياسية الرسمية لمختلف دول العالم التي لم تتردد في التعبير عن مواقفها الواضحة والداعمة لوحدة (اليمن) وأمنه واستقراره، ورفض المشاريع التفكيكية، هذه المواقف تم تجسيدها على شكل إجماع دولي في مؤتمري لندن والرياض الدوليين، حيث جاء هذا الموقف الدولي الرسمي مقروناً بمختلف أشكال الدعم السياسي والاقتصادي الهادف رفع كفاءة وقدرات الحكومة اليمنية في تنفيذ برامجها التنموية، وتعزيز اقتدارها على مكافحة الإرهاب والتطرف والتمردات الخارجة عن الشرعية الدستورية والوطنية.. والحفاظ على الوحدة الجغرافية والاجتماعية والسياسية والديمقراطية للوطن اليمني .

ما من شك في أن القناعات والتوجهات العملية الدولية المعادية لدعوات التمزق والانفصال قد أحبطت رهانات وتطلعات ما يسمى (بالحراك) وكل القوى الانفصالية.. الأمر الذي دفعها إلى تصعيد فعالياتها ونشاطها التخريبي الهادف إلى جر قطاع واسع من الشباب المغرر بهم إلى افتعال مواجهات مع الدولة، وفي الوقت ذاته يسعى قادة الانفصال لتحقيق مشروعهم عبر فرض الانفصال النفسي والاجتماعي على أبناء الوطن بانتهاج وسائل وأساليب تهديد حياة وممتلكات وأعمال أبناء المحافظات الشمالية المتواجدين في المحافظات الجنوبية وما قد يترتب عن ذلك من ردود فعل انتقامية متبادلة، والانتقال بالصراع إلى شكل من أشكال المواجهة والقتل المتبادل بين أبناء الوطن الواحد على أساس من الانتماءات الجهوية.. وهذا لن يحدث مطلقاً في ظل وجود القدرة والحكمة القيادية على معالجة كل القضايا بحنكة وإدراك .

لا يخفى على أحد أن النهج التصعيدي لنشاط دعاة التمزق والانفصال يأتي اليوم في سياق المحاولات اليائسة الهادفة إلى خلق معطيات جديدة على الأرض وإثارة أزمات وضجة إعلامية يتوخى من خلالها أولئك النفر إعاقة جهود الدولة في تنفيذ برامجها التنموية المتفق عليها مع الأسرة الدولية والإقليمية، وإحداث بعض التراجعات والاختلالات في مواقف بعض الأطراف الإقليمية أو الدولية، وتحقيق حلم قديم ظل يراود جماعة الانفصال في استقطاب أطراف وآليات دولية إلى الساحة الوطنية بهدف تدويل قضيتهم بعد أن رفضوا جملة وتفصيلاً كل الحلول والمعالجات الوطنية، ويحاولون احتواء المبادرات والمقترحات الدولية لمعالجة الإشكالات الوطنية بآليات الحوار الديمقراطي وتحت سقف الوحدة والثوابت الوطنية .

(اليمن) كانت وستظل ترفض أي شكل من أشكال المناورات السياسية الهادفة إلى إخراج القضايا والإشكالات الوطنية من إطارها المحلي، وستتصدى بشكل قوي وحازم لكل المساعي الرامية إلى فرض الحلول الجيوبولوتيكية التي تصب في خدمة مصالح القوى المهيمنة على القرارات الدولية وتكون على حساب مصالح (اليمن) ووحدتها، وقد سبق لها في العام 94م أن تصدت بنجاح لكافة مشاريع تفتيت الدولة اليمنية - التي لم يتجاوز عمرها آنذاك السنوات الأربع - باختلاف شعاراتها ومبرراتها التي كان يجمعها عنوان بارز وكاذب اسمه (حق تقرير المصير).

عن / صحيفة (الرياض)

ديمقراطية.. وزواج أطفال !

بلقيس اللهبي

كان منظرا مؤثرا حقا، مئات النساء متشحات بالسواد أمام بوابة البرلمان، سيارات تحمل نساء وأطفال إلى هناك عدد من الأطفال بقي مع الرجال في السيارات، موقف سيارات التحرير ضاق بالحافلات والسيارات التي حملت النساء.

إنها الديمقرأطية سواء أقصدها من دعا إلى هذه المسيرة أم لم يقصد، سواء آمن بالتعبير من خلال مظاهرها أم لم يؤمن، مهما كان القصد من وراء التظاهرة، مهما كان من يقف وراءها، إلا أن الرجال اضطروا لإخراج النساء حاملات وسائل تعبير مختلفة، كما أخرجوهن أول مرة في حافلات مشابهة إلى مراكز الاقتراع لانتخابهم، ثم بدأن بمطالبات سياسية في أروقته ووصلن إلى مجلس شورى الإصلاح ، أخرجوهن اليوم ليقفن إلى جوارهم لتزويج صغيرات وصغيري السن من أطفالنا، فماذا سيحدث غدا، هل سيخرجن للمطالبة بحياة أفضل للزوجات، أم بالحق في تزويج أنفسهن، أو ربما لتأمين قانون يحمي من الطلاق التعسفي أو من تعدد تعسفي للزوجات.

اتشح المجلس بالسواد في حضور خجول لغير هذا الصوت، كانت هناك صورة غاية في التناقض، بين مظاهر الديمقراطية وأدواتها، بين حضور ما اصطلح على تسميتهم بالتقليديين والمتشددين، وغياب شبه كامل لمن نسميهم التقدميين والحداثيين، كان (الجعاشن)واقفين بالمقابل لم يلتفت إليهم من نسميهم المشايخ من أعضاء المجلس، كانوا يعتنون بآلاف التوقيعات، التي داسوا على مثلها في أيام ماضية لأنها خلاف توجههم.

غير إني خبرت شعورهم تلك اللحظة، برغم اعتمادنا على مظاهر الدمقرطة كالاعتصام وجمع التوقيعات والتوجه إلى المجلس التشريعي إلا أننا جميعا لم نوطن مشاعرنا على الانضباط حال مواجهة الآخر، نرغب أن يختفي من الوجود، نتضايق أن يتنفس ذات الهواء الذي نتنفسه، كل منا لا يريد إلا أن يرى مرآة نفسه ليتكلم ومن أمامه يؤمن.

نعرف أن نحشد ولكنا لا نشغل أنفسنا بتوضيح فكرتنا كما هي مجردة من بعض ألاعيب لمن نحشدهم، بل إني أتساءل إذا أعطي فريقي الصراع لمن حشدوهم فرصة قراءة اللافتات التي يحملونها.

إلا أن اعتمادهم الكامل على غفلة المحتشدين لا يمكن الركون إليه ستأتي لحظة سكون يتساءل فيها المحتشد عن مدى توافق عقله مع ما اخرج من اجله وسيجيب إما بنعم أوافق أو.. لا.. لا أوافق، في تلك اللحظة سيحدث التغيير الكبير ليكون المواجه الأكبر لمن أشعره انه مستغفل، سيدفعه الغضب من اجل عقله(تلك النعمة التي لانستخدمها كثيرا)، إلى ثورة مضادة قد تكون كارثية الأثر.

المعتصمات من جامعة الإيمان في صباح يوم الأم، حملن المصاحف ورفعنها، وقلن إن أجندة تحديد سن للزواج غربية، وهذه صفة كافية لتجعلها غير صالحة، مع أنهن جميعا أقلتهن سيارات وحافلات ليست بالتأكيد مصنعة في مكة المكرمة أو المدينة المنورة، يرتدين أحذية صنعت في أي مكان إلا جزيرة العرب، يرتدين طبقات من الأقمشة لا علاقة لها بالبرد اليماني، كل ذلك مقبول، إلا أن يقول د.نجيب غانم عضو كتلة الإصلاح بالبرلمان أن زواج الصغيرات قد يضر بأجسادهن وان عقولهن وأرواحهن ليست معدة لمسؤولية جيل تالي.

(السيداو) عدو لهم غير انه يمكننا العيش عالة على الجميع بمعونات وصدقات وأدوية وأغذية ووقود ووسائل نقل ليس في ذلك ضير. ناسين إن الأطباء الذين يعتكفون في المختبرات لتركيب أدوية لعلاج أمراض أجسادنا في مختبرات الغرب هم من شخصوا احتياجات جسد الطفل والطفلة وعلى أساسه حددوا احتمال هذه الأجساد لمسئولية حمل طفل آخر.

الغرب الذي يناقش وبجدية قضايا حمل القاصرات، ويهتم بتنمية جسد الطفل وأمه لضمان صحة مستقبلية أفضل لهما، يهتم في مدارسه بالرياضة كما يهتم بالعلوم الأخرى,

ليست (السيداو) ما نبحث عنه ليست سوى وسيلة، وليس الغرب من ندافع عنه فليس -هو- بحاجة لنا فلديه ما يكفي من الأساطيل، ما نبحث عنه هو وسائل أكثر أمنا لأبنائنا لا تحرمهم مرحلة من العمر بعيدا عن الصحة والحياة، ليس بعيدا عن الله، فهل يئس المؤمنون بالله من أخلاقهم لدرجة أن لا تستطيع تربيتهم لهؤلاء الأبناء حمايتهم من الممارسات الخاطئة فلجؤوا إلى صك الزواج.

بالنظر إلى الواقع: ليس هناك تحديد لسن آمنة للزواج. فهل مجتمعنا المحمي بأجساد الصغار محمي حقا؟ لا توجد دعارة لفتيات دون الثامنة عشرة منهن من خاضت تجربة الزواج الوقائي؟ لا توجد واقفات على الإشارات يبعن أشياء عديدة؟ لا يوجد شباب وشابات مثليين؟

زواج الصغيرات يمنع تأخر زواج البنات، هل سينقرض الشباب؟ الشاب الذي كان سيتزوج ابنة التاسعة يستطيع أن يتزوج ذات العشرين أو الأكبر(مازال نموذج خديجة ضمن ممارسات رسول الله صلى الله عليه وسلم) والشاب أيضا لن يستطيع الزواج قبل السابعة عشرة وسيجد هو عائلته أهدافا أخرى يحققها.. ربما أن يكمل تعليمه ويبحث عن مهنة مفيدة لتعول أسرته المستقبلية، ربما سيفكر أن يكون له منزله وان تكون له حياته، وتتطور بذلك إمكانياته، لتجد أمه شيئاً آخر تشغل نفسها به غير ابنها وزوجته وممارسة الحياة بديلا عنهما، قد تجد دار عجزة أو دار أيتام تتطوع بالعمل لخدمتهم جزء من وقت فراغها الذي لا يعبئه الأحفاد حيث أصبح لديهم هنا والدان يستطيعان العناية بهما.

أم أن القلق هنا ليس من اجل الفتيان الصغار وتأخر مشروع تفريخهم للأطفال بل انه انشغال بالكهول الذين يريدون استعراض فحولتهم على طفلات صغيرات.

ماذا لو اشتبه في تلوث ماء زمزم لا قدر الله واستلزم التأكد ردحاً من الزمن، هل نصر على تطبيق السنة في شربة دون اكتراث لصحة الناس، هل السنة مدعاة لجلب المصلحة أم لمنعها ؟ لمن نلجأ وقتها لمشايخ الشريعة الإجلاء أو للمختبريين المتخصصين ؟ فلما لا نفعل ذلك مع بناتنا وأبنائنا؟.

لم لا نعقلها ونتوكل؟ بدلا من أن تقضي الأمهات والآباء عمرا طويلا بالتفكير والزواج والحياة وتسمية الأطفال وتربيتهم بدلا عن أولادهم، فليقضوا جزءاً لا يتعدى سبعة عشر عاما لتربيتهم ومراقبتهم والعمل على توفير حياة كريمة لهم واستقلالية مستقبلية؟ أم تعودنا أن نكون فقط حشريين وطفيليين ننسب الانجازات لنا والمثالب إلى غيرنا وان كانت المثالب من صنعنا والانجازات كانت بالصدفة؟.

من كان أولى بسن سنة حماية الصغار بالزواج انتم أم رسول الله صلى الله عليه وسلم، لم لم يستن ذلك في "علي وفاطمة"؟ أم انتم اقدر منه على صنع الأفضل لأبنائكم؟ كان أكيدا انه رجل يستطيع رعاية طفلة فتزوجها ورعاها (إذا صح زواج عائشة في التاسعة)، وكان أكيدا انه أب جيد فحفظ ابنته وابن أخيه وزوجهما شابين، بل أن العاطفة الأولى والأكثر غلبة هي عاطفة الأبوة والأمومة من عاطفة محبة الزوجات والرضوخ لرغبات الجسد، فأيهما اجل وأحق عاطفة الأب أم رغبات الجسد.

الأكيد أن الدين هو الاستجابة لاحتياجات الحياة اليومية وليس حراسة للتاريخ.

من مشاهد الاعتصام: شابات صغيرات لم يحتملن طول الوقوف أمام المجلس وارتمين على الأرض، فكم ستحتمل أجسادهن من حالات حمل وولادة متكررة يكون بناء جسد الصغار من عظامهن، في ظل معدلات القزامة المرتفعة، وسوء التغذية المتوارث من الأمهات إلى صغارهن كيف سيتحملن وأطفالهن حمل المستقبل.

نصيحة برلمانية لكل البنات :

شيبة يهليني ولا عازب يبليني